المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ١٠ يونية ٢٠٠٠

المفاوضات على المسار السورى فى عنق الزجاجة!

البداية سؤال بسيط صعب الاجابة عليه ... لماذا تعيد اسرائيل هضبة الجولان إلى سوريا؟ لقد تبنت سوريا استراتيجية تفاوضية قوية منذ بدء عملية السلام فى أوائل التسعينات وحتى الآن، وقد قامت هذه الاستراتيجية على أسس وأسانيد بعينها، إلا أنه وبعد مرور حوالى ٩ سنوات مازال الملف السورى مفتوحا فى الوقت الذى شهدت فيه المسارات الأخرى تقدما نسبيا، فهل تحتاج دمشق الى إعادة صياغة استراتيجية التفاوض الخاصة بها مع إسرائيل؟!

فالثابت أن سوريا عندما شاركت فى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، فإنها اختارت بذلك أن تكون مائدة المفاوضات ميدانا لمعركتها مع إسرائيل من أجل استرداد هضبة الجولان. واستنادا الى عناصر قوة معينة، بلورت دمشق موقفها التفاوضى القوى - والعادل بالطبع فى الوقت نفسه - فيما يتعلق بالتوصل الى اتفاق سلام مع إسرائيل ومؤداه هو انسحاب اسرائيل الكامل من هضبة الجولان وحتى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، والتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفق مرجعية مدريد، وذلك قبل التجاوب مع أى مطالب اسرائيلية فيما يختص بقضايا الأمن والتطبيع.

وبدون الدخول فى تفاصيل الخلافات التى تحول دون الاتفاق بين الطرفين السورى والاسرائيلى، فإن ما يعنينا فى هذه النقطة هو فكرة صياغة الموقف السورى على هذا النحو واستمراره طوال الفترة الماضية. فمن الجلى أن الفكر السورى قام على أسانيد عدة شكلت موقفه التفاوضى، ويمكننا فى هذا الصدد مناقشة عدد من النقاط ذات الصلة.

(١) النقطة الأولى تتعلق بالنظام الدولى فقد أدى انهيار نظام القطبية الثنائية الى فقدان سوريا دعم المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى. ونتج عن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولى أن باتت دمشق مضطرة للتعامل معها على أنها الوسيط الرئيسى لعملية السلام وذلك رغم أن واشنطن نفسها هى الحليف الأول لإسرائيل، وهى نفسها التى تضع سوريا على قائمة الدول الراعية للارهاب منذ عام ١٩٧٩، وفى إطار هذه البيئة المختلة للمفاوضات، تمارس الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة على سوريا لتقديم التنازلات وتحملها فى أوقات كثيرة مسئولية تعثر المفاوضات، بالإضافة الى السعى المستمر للحد من استعدادها العسكرى والضغط على الدول التى ترغب فى تصدير الأسلحة اليها.. روسيا على سبيل المثال. ويأتى هذا كله فى ظل دور أوروبى محدود وغير فعال فى إطار عملية السلام. ومؤدى ذلك كله أن البيئة الدولية تغيرت سلبيا بما يؤثر على قدرة سوريا على المناورة والتحرك فى إطار عملية السلام.

(٢) تغيرت الأوضاع الى حد كبير على المستوى الاقليمى المحيط بسوريا، فقد أبرمت اسرائيل معاهدة تعاون عسكرى مع تركيا تعتقد بعض الدوائر أنها موجهة بصفة أساسية ضد دمشق، وهو ما أدى الى اتساع نطاق التهديدات التى تواجه سوريا وتكثيفها. ووضح هذا الأمر فى اكتوبر عام ١٩٩٨ عندما طالبت تركيا سوريا بتسليم عبدالله أوجلان وكان البلدان أقرب الى المواجهة العسكرية لولا التدخل المصرى فى ذلك الوقت. يأتى ذلك فى الوقت الذى شهدت فيه علاقات الدول العربية تفسخا واضحا وتراجعت أهمية الصراع العربى - الاسرائيلى على قائمة الأولويات. وباتت تهديدات الأمن القومى لبعض الدول العربية ناتجة عن صراع مع دول عربية أخرى وليس مع إسرائيل.

(٣) ظلت لبنان بمثابة ورقة ضغط فى يد سوريا على مائدة المفاوضات مع اسرائيل لمدة طويلة، فالوجود السورى القوى فى لبنان الذى يعود الى عام ١٩٧٦ ودعم المقاومة اللبنانية كانا بمثابة جبهة عسكرية مفتوحة الغرض منها دفع اسرائيل للتفاوض مع دمشق على الملفين السورى واللبنانى معا. أما وقد انسحبت اسرائيل بصورة منفردة وسريعة من لبنان مع إطلاق تهديدات بضرب أهداف سورية ولبنانية فى حالة تعرضها لهجوم، فقد أدى ذلك فيما يبدو للكثيرين الى فقدان سوريا هذه الورقة، بل وبدأت أصوات داخل لبنان وخارجها تطالب بانسحاب القوات السورية «٣٥ ألف جندى» من لبنان حيث لم يعد هناك داع - من وجهة نظرهم - لوجودها.

(٤) أدت مساندة سوريا لإيران خلال حرب الخليج الأولى الى انعزالها عن المحيط العربى خلال فترة الثمانينات وصاحب ذلك انخفاض فى أسعار النفط العالمية مما أدى الى انخفاض معدل النمو فى الناتج القومى فى هذه الفترة، الذى وصل الى أعلى مراحله عام الجفاف ١٩٨٩، إلا أن سوريا استطاعت من خلال مشاركتها مع قوات التحالف الدولية فى حرب الخليج الثانية جنى مكاسب اقتصادية وانهاء عزلتها، بالإضافة الى وعود اقتصادية لم تنفذ بعد، فى إطار اعلان دمشق، ولكن لايمكن انكار تأثر سوريا اقتصاديا بانهيار المعسكر الشرقى وتراكم مديونياتها الخارجية مع انخفاض معدل جذب الاستثمارات الخارجية، ويعد تعثر عملية السلام من أهم العوائق التى تمنع تدفق الاستثمارات الخارجية الى سوريا مما أدى الى زيادة معدل البطالة وزيادة الأسعار وانخفاض معدل النمو، وقد دفع الأداء الاقتصادى السورى الولايات المتحدة الى التلويح بأرقام كبيرة من الاستثمارات التى ستتدفق على سوريا فى حالة التوصل الى اتفاق سلام، ويثور التساؤل هنا أيضا وهو مدى تأثير الاقتصاد السورى والرغبة فى جذب الاستثمارات الخارجية فى صياغة الموقف التفاوضى.

(٥) الوضع الداخلى فى اسرائيل حاليا يجب أن يؤخذ فى الحسبان، عند صياغة موقف التفاوض السورى. فحكومة باراك الائتلافية تواجه مشكلات ليست بيسيرة نتيجة ما يسمى بالتنازلات التى يقدمها باراك على المسار الفلسطينى، ومن غير المتوقع أن تقوم حكومة باراك حاليا بالانسحاب من أراض جديدة.. والمقصود هنا الجولان.. وذلك بعد انسحابها حديثا من لبنان وبعض أراضى الضفة، فكل هذا سيعتبر بمثابة تنازلات كبيرة يصعب على هذه الحكومة أن تمررها شعبيا وبرلمانيا. كما أن هذه الحكومة تراهن على عامل الوقت من حيث إنها لاترى أى داع للاسراع بانسحاب من الجولان وتراهن على ادارة أمريكية جديدة تدعمها وتبدأ فى الحوار والتفاوض معها من جديد.

الواضح أن الحقائق السابق ذكرها تؤثر بشكل مباشر فى الموقف التفاوضى لسوريا والأغلب أن دمشق فى المقابل تملك ثلاثة بدائل فى هذا الصدد:

■ الأول هو ما لا يرضاه السوريون لأنفسهم وهو تقديم بعض التنازلات أو ابداء المرونة، والحصول على المكاسب المتاحة بدعوى أن الظروف لاتسمح بأكثر من ذلك.

■ أما الثانى فيتعلق بما أعلنه السوريون من أنه تم الاتفاق على حوالى ٨٠٪ من المسائل محل التفاوض مع اسرائيل، ومازالت ٢٠٪ فقط محل خلاف، ويميل البعض هنا الى القول إنه يمكن لسوريا القبول بالـ ٨٠٪ المتفق عليها مع الابقاء على الـ ٢٠٪ الباقية معلقة ومحل تفاوض فيما بعد.

■ البديل الثالث هو أن تبقى سوريا متمسكة بطرحها الحالى وموقفها العادل لاستعادة أراضيها وهذا يتطلب البحث عن أسانيد جديدة تدعم هذا الموقف وتقويه، أى البحث عن أرضية جديدة لاستراتيجيتها التفاوضية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية